الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

عمان تطرح شهادات إيداع بـ 180 مليون ريال عماني

مسقط ـ كونا: طرحت سلطنة عمان أمس شهادات إيداع بقيمة 180 مليون ريال عماني (468 مليون دولار، وذكرت النشرة الصادرة عن البنك المركزي العماني ان متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0,13٪ فيما بلغ أعلى سعر مقبول 0,13٪.
وأشارت الى ان مدة تلك الشهادات تصل إلى 28 يوما حيث سيتم استحقاقها في 20 مارس المقبل موضحة أن سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من 20 الى 26 فبراير الجاري هو 1٪.

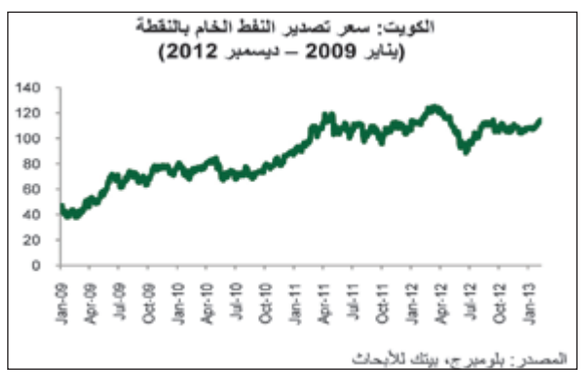

فائض الميزانية حقق أرقاماً فاقت التوقعات فيما ظل التضخم تحت السيطرة

«بيتك للأبحاث»: نمو مطرد للاقتصاد الكويتي في 2013

توقع تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان يشهد الاقتصاد المحلي نموا مطردا خلال الفترة المقبلة، وكشف ان الصادرات غير النفطية نمت بشكل مبهر خلال 2012، وان التعديلات الأخيرة على قانون الشركات ستستقطب مزيدا من الاستثمارات الأجنبية في 2013.

واشار التقرير الى ان فائض الميزانية حقق أرقاما فاقت التوقعات فيما ظل التضخم تحت السيطرة، مشيرا الى انه بعد التعافي من الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2009 مع نمو اقتصادي بلغت نسبته 11,4٪ في عام 2010 ونحو 8,2٪ في عام 2011، بقيت توقعاتنا لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند نسبة 5,2٪ لعام 2012 وتتوقع أن ينمو الاقتصاد الكويتي بشكل مطرد على خلفية التدفق المستمر من صادرات النفط، وارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستهلاك الخاص والحكومي والناشئ عن تسجيل فائض قياسي في الميزانية للأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية 2013/2012.

واستشرافا للمستقبل، فإنه من المتوقع ان يبقى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مرنا عند نسبة 4,5٪ في عام 2013 ونسبة 5,0٪ في عام 2014 لتوسيع الإنتاج النفطي وصادراته. وسيكون النمو الاقتصادي في الكويت مدفوعا بالتوسع في الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص مع مفاجآت الصعود في الاستثمارات الخاصة، كما نتوقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد وسط تحسين ظروف العمل.

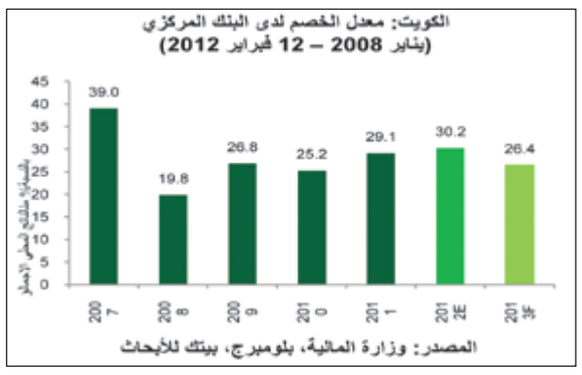

اقتراب إنتاج النفط إلى الحد الأقصى

عززت الكويت انتاجها من النفط في عام 2012 إلى ما متوسطه 2,8 مليون برميل يوميا ارتفاعا من 2,5 مليون برميل يوميا في عام 2011. ولاتزال قدرة الكويت الانتاجية من النفط تصل إلى 000,400 برميل يوميا لتبلغ أقصى حجم انتاجي نفطي بمقدار 3,2 ملايين برميل يوميا، فإن أي تكثيف في الإنتاج اليومي للنفط سيؤدي إلى زيادة الإيرادات، وبالتالي، يعطي توقعات مالية إيجابية، ومع ذلك، فإننا لا نتوقع من الكويت أن تخفض إنتاجها النفطي بشكل كبير على المدى القريب نظرا للدور الذي قامت به جارتها السعودية في التعديلات الرئيسية لمقدار الناتج والتي أصدرتها منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك)، إذ ستكون الأكثر تضررا في حال انخفاض أسعار النفط بسبب المقدرة الهائلة والتي تصل إلى 12,5 مليون برميل يوميا.

وينبغي أيضا أن يلاحظ أن الكويت لديها خامس أكبر احتياطي للنفط في العالم بـ 102 مليون برميل نفط مكافئ، مما يجعلها قادرة على تعزيز انتاجها النفطي وصادراته من خلال استغلال الاحتياطيات الضخمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بوادر الانتعاش في الولايات المتحدة والصين تجعل من المرجح أن يزداد الطلب العالمي على النفط، مما يساعد على دعم اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها الكويت من الارتفاع في الإنتاج النفطي.

الفائض التجاري الإيجابي

واصل الفائض التجاري للكويت التوسع بمعدلات ثنائية الرقم للعام 2012 بسبب زيادة الصادرات الإيجابية على خلفية رفع إنتاج النفط. نما إجمالي الصادرات بنسبة 23,3٪ في عام 2012 ليصل إلى 32,9 مليار دينار لتشكل صادرات النفط بذلك أكثر من 90٪ من إجمالي الصادرات. وفي الوقت نفسه، تشير التقديرات إلى بطء في نمو الواردات بنسبة 8,1٪ لعام 2012 لتصل إلى 7,5 مليارات دينار مما أدى إلى نمو الفائض التجاري بحوالي نسبة 28,3٪ ليبلغ 27,7 مليار دينار لعام 2012، بزيادة 6,1 مليارات دينار عن عام 2011. بينما كان نمو الصادرات النفطية بنسبة 23,2٪ لعام 2012 هو المحرك الرئيسي لإجمالي الصادرات فإن الصادرات غير النفطية والتي تشمل السلع والخدمات مثل المواد الكيميائية المصنعة والسلع الاستهلاكية قد نمت أيضا بشكل مبهر بنسبة 24,8٪ في عام 2012، مما يدل على التحسن العام في الطلب العالمي فضلا عن درجة معينة من الفاعلية في حركة التنويع في الكويت للحد من الاعتماد على عائدات النفط.

وإلى جانب زيادة في إنتاج النفط، فإن التوازن الايجابي في التجارة في الكويت لعام 2012 كان أيضا نتيجة لارتفاع أسعار النفط عالميا، والتي بلغ متوسطها حوالي 109,5 دولارات للبرميل في عام 2012 استنادا إلى سعر النقطة من برميل النفط الخام الكويتي، ونظرا إلى استمرار ارتفاع سعر النفط الخام إلى 114,5 دولارا للبرميل كما في 12 فبراير 2013 وكذلك بيان أوبيك في الآونة الأخيرة الذي رفع توقعاته للطلب على النفط عالميا من 000,800 برميل يوميا إلى 89,7 مليون برميل يوميا في 2013، فإننا نتوقع أن يبقى الفائض التجاري للكويت بشكل جيد لعام 2013.

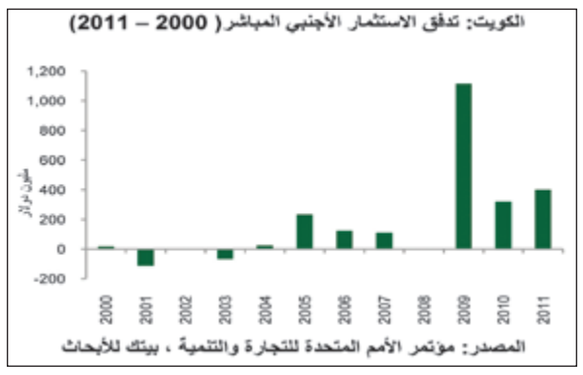

بقاء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كبيرة

أدخلت الحكومة الكويتية مؤخرا قانون الشركات الجديد ليحل محل قانون الشركات التجارية القديمة لعام 1960 بهدف تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في البلاد. ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الكويت بنسبة 25,1٪ على أساس سنوي لتبلغ 398,6 مليون دولار في عام 2011 مقارنة بمبلغ 318,7 مليون دولار في عام 2010. ونتوقع زيادة التدفق في الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الكويت في عام 2013 والسنوات التي تليها كذلك نتيجة لذلك التطور التنظيمي. حققت الكويت بعض التقدم في تحسين بيئتها التجارية في السنوات الأخيرة بما في ذلك إدخال 15,0٪ معدل الضريبة الثابت على الشركات الأجنبية في عام 2008 وصدور قانون عام 2001 الذي ينظم الاستثمار الأجنبي المباشر لرؤوس الأموال والذي يسمح بالملكية الأجنبية للشركات بنسبة 100٪ في بعض القطاعات. مع هذه الخطوات، يتوقع أن تتحسن صورة الكويت عن كونه البلد الأقل ملاءمة للأعمال التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) ويمهد الطريق أمام المزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك، فإن إطلاق خطة التنمية الكويتية سيدفع العديد من مشاريع البنية التحتية على المضي قدما. وبهذا ستصبح الدولة مركزا للاستثمار الخاص في البنية التحتية على مدى السنوات القادمة.

فائض الميزانية يهزم التوقعات

فائض الميزانية الكويتية للأشهر الثمانية الأولى (أبريل 2012 ـ نوفمبر 2012) من السنة المالية 2013/2012 بلغ 14,7 مليار دينار (25 مليار دولار) متجاوزا الفائض الذي سجل في نهاية نفس الفترة من السنة المالية 2012/2011 بمبلغ 11,6 مليار دينار كما أشارت بيانات البنك المركزي. ووقفت الإيرادات عند مبلغ 1,6 مليار دينار في نهاية نوفمبر تشرين الثاني 2012، وهو ما يتجاوز بكثير المبلغ المرصود في الميزانية والذي يبلغ 9,3 مليارات دينار، وشكلت عائدات النفط التي تصل تقريبا إلى نسبة 95٪ من إجمالي الإيرادات إجمالي الدخل الحكومي تقريبا. وانخفض الإنفاق دون الهدف الذي حددته الميزانية للفترة من 7,2 مليارات دينار ليصل إلى 6,9 مليارات دينار.

ويبقى نمو النفقات الرأسمالية متواضعا، ولكن النفقات الجارية سترتفع مع ارتفاع فاتورة الأجور الحكومية، وبالإضافة إلى ذلك فقد اضطرت الحكومة لرفع رواتب موظفي الحكومة في أعقاب إضرابات بعض العاملين في القطاع العام، وسنبقي توقعاتنا لفائض الميزانية عند 26,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2013/2012 بعد تخفيض الإنفاق الجاري والرأسمالي فضلا عن توقع تجميع الإيرادات بصورة أفضل.

التضخم لايزال تحت السيطرة

استمر اتجاه التضخم في الكويت ضاغطا على قطاع الإسكان وأسعار المواد الغذائية المستوردة، ولكنه انخفض في الأشهر الأخيرة، إلى 2,9٪ في 2012 من 4,7٪ في عام 2011 في ضوء انخفاض التضخم في الإسكان والغذاء. واستشرافا للمستقبل، يتوقع معدل التضخم في الكويت أن يظل عند مستوى معقول من 3٪ ـ 4٪ لعامي 2013 ـ 2014 نظرا لأن قطاع الإسكان الذي يمثل 26,7٪ من مكونات مؤشر سعر المستهلك، ومن المتوقع أن تظل مستقرة، يرجع ذلك جزئيا إلى انخفاض معدلات الإيجار نظرا للانخفاض في عدد الوافدين وسط حالة عدم الاستقرار السياسي الجارية في المنطقة.

سياسة نقدية ثابتة عموماً

تتبع أسعار الفائدة في الكويت عموما تلك التي حددها الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لكون الدولار الأميركي يشكل الجزء الأكبر من سلة غير معلنة، من العملات التي يرتبط بها الدينار الكويتي. ولكن بنك الكويت المركزي قد خفض سعر الخصم من 2,5٪ إلى 2,0٪ في أوائل أكتوبر عام 2012، حيث مهدت اتجاهات التضخم الحميدة الطريق بهدف النمو، ومن المتوقع أن تبقى أسعار الفائدة الكويتية دون تغيير حتى يبدأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي بتشديد سياسته النقدية في منتصف عام 2015، ومع ذلك فإن أي خفض غير متوقع من قبل بنك الكويت المركزي للمعدل سيحفز القطاع المصرفي للإقراض إلى قطاع الإسكان، وبالتالي زيادة الطلب على القروض. وارتفع الإقراض للقطاع الخاص قليلا في عام 2012، متوسعا بنسبة 4٪ على أساس سنوي مقارنة مع حوالي 2 ٪ للفترة نفسها من عام 2011.

تداول 548 عقاراً خاصاً بقيمة 145 مليون دينار في يناير الماضي

أظهرت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال شهر يناير الماضي أن هناك انخفاضا في تداول العقارات مقارنة بشهر ديسمبر الماضي، حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 548 عقارا بمبلغ قدره 145,3 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 112 عقارا بقيمة 74,8 مليون دينار، وبلغ عدد عقار التجاري 6 عقارات بقيمة 34 مليون دينار وبلغ عدد العقار المخازن 3 عقارات بقيمة 6,2 ملايين دينار، وبلغ عدد العقار الحرفي عقارين بقيمة 732 الف دينار، هذا ولم يشهد عقار الشريط الساحلي أي تحرك خلال هذه الفترة.

تداول العقود

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال شهر يناير الماضي بلغ 671 عقارا مقارنة بشهر ديسمبر الماضي، حيث كان اجمالي العقارات المتداولة 989 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 318 عقارا، فيما انخفضت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 293 عقارا مقارنة بشهر ديسمبر الماضي.

وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع 17 عقارا، وانخفض المؤشر لعقارات التجاري بواقع 9 عقارات واستقر المؤشر بواقع 3 عقارات بالنسبة لعقارات المخازن وارتفع المؤشر بواقع عقار واحد لعقارات الحرفي خلال هذا الشهر.

الوكالات العقارية

أما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال شهر يناير الماضي، فقد أظهرت الإحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 50 عقارا بمبلغ قدره 15,7 مليون دينار وبلغ عدد العقار الاستثماري 21 عقارا بقيمة 19,5 مليون دينار وبلغ عدد العقار التجاري عقارين بقيمة 6,8 ملايين دينار ولم يشهد عقار المخازن والصناعي أي تحرك خلال هذا الشهر.

أما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن اجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 73 عقارا مقارنة بشهر ديسمبر الماضي، حيث بلغ اجمالي العقارات المتداولة 49 عقارا وذلك بارتفاع مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 24 عقارا .

المحافظة	العقود المسجلة				
	خاص	استثماري	تجاري	المخازن	حرفي
العاصمة	42	6	0	0	0
حولي	70	29	3	0	0
الفروانية	40	15	3	3	2
مبارك الكبير	66	3	0	0	0
الأحمدي	296	59	0	0	0
الجهراء	34	0	0	0	0
المجموع	548	112	6	3	2

المحافظة	الوكالات العقارية			
	خاص	استثماري	تجاري	حرفي
العاصمة	1	0	0	0
حولي	13	2	1	0
الفروانية	6	2	1	0
مبارك الكبير	9	17	0	0
الأحمدي	21	0	0	0
الجهراء	0	0	0	0
المجموع	50	21	2	0

العقار الاستثماري و3عقارات في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية

فقد حظيت المحافظة بتداول 16 عقارا تداول منها 13 عقارا في العقار الخاص وعقاران في العقار الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري خلال شهر يناير الماضي.

مبارك الكبير ثالثاً

وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 69 عقارا تداول منها 66 عقارا في العقار الخاص و3 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 26 عقارا تداول منها 9 عقارات في العقار الخاص و17 عقارا في العقار الاستثماري خلال شهر يناير الماضي.

الفروانية رابعاً

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الرابعة وذلك من خلال تداول 63 عقارا تداول منها 40 عقارا في العقار الخاص و15 عقارا في العقار الاستثماري و3 عقارات في العقار التجاري و3 عقارات في عقار المخازن وعقاران في العقار الحرفي وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 9 عقارات تداول منها 6 عقارات في العقار الخاص وعقاران في العقار الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري خلال شهر يناير الماضي.

العاصمة خامساً

وجاءت محافظة العاصمة في الترتيب الخامس من خلال تداول 48 عقارا تداول منها 42 عقارا في العقار الخاص و6 عقارات في العقار الاستثماري وعن الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال يناير الماضي.

الجهراء سادساً

وفي المرتبة السادسة جاءت محافظة الجهراء من خلال تداول 34 عقارا تركزت كلها في العقار الخاص وعن الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال شهر يناير الماضي.

● عاطف رمضان

«كميفك»: صعود شبه جماعي لأسواق الخليج

ذكر تقرير شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» ان مؤشرات أسواق الخليج شهدت صعودا شبه جماعي خلال تداولات الأسبوع، إذ جاءت الأسواق الإماراتية في الصدارة مواصلة ارتفاعاتها القياسية منذ بداية العام الجديد، وذلك إثر سيل من النتائج الإيجابية للسنة المالية 2012 التي أعلنت عنها العديد من الشركات المدرجة في الأسواق الخليجية. ويتبع سوق الإمارات سوق مسقط للأوراق المالية وبورصة البحرين ثم سوق الكويت للأوراق المالية وبورصة قطر، أما السوق المالية السعودية فكانت الوحيدة التي سجلت خسائر خلال الأسبوع. هذا وسجل نشاط التداول انحسارا خلال الأسبوع، حيث بلغ المتوسط اليومي لقيمة التداولات في أسواق الخليج مجتمعة 1,88 مليار د.أ.، بتراجع نسبته 1,22٪، كما تقلص المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة بنسبة 15,90٪ ليصل إلى نحو 1,12 مليار سهم يوميا

وقال التقرير انه بعد الارتفاعات القياسية التي حققها سوق الكويت للأوراق المالية في الأسابيع الماضية، اتسم أداء مؤشراته هذا الأسبوع بالتذبذب ضمن نطاق ضيق في ظل حالة الهدوء الحذر السائدة في السوق وعزوف المستثمرين عن التداول في الأسهم القيادية والتوجه نحو الأسهم الرخيصة. إلى ذلك، فقد أنهى المؤشر السعري تداولاته قبل عطلة الأعياد الوطنية مسجلا مكاسب بلغت نسبتها 0,18٪ مستقرا عند مستوى 409,04,6 نقاط. وعلى صعيد متصل، نما المؤشر الوزني ومؤشر كويت بنسبة 0,27٪ و0,43٪ على التوالي. هذا وقد اتشحت معظم قطاعات السوق باللون الأخضر، إذ ترأس القطاعات الرابحة قطاع النفط والغاز بنسبة نمو بلغت 4,58٪ يليه قطاعا التكنولوجيا والصناعة بارتفاع نسبته 1,24٪ و1,10٪ على التوالي. أما القطاعات المتراجعة فجاء في مقدمتها قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة تراجع بلغت 2,53٪. هذا وبلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 387,71 مليون سهم بانخفاض نسبته 27,13٪، فيما تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 16,89٪ ليصل إلى 106,96 ملايين د.أ.

وأكد على ان سوق أبوظبي للأوراق المالية تمكن من الحفاظ على مساره الصاعد وسط موجة الانتعاش التي تسوده منذ بداية العام، حيث تمكن المؤشر من اختراق حاجز الـ 3000 نقطة محققا بذلك أعلى ارتفاع له منذ أكتوبر 2009. وحصد المؤشر مع نهاية تعاملاته الأسبوعية مكاسب بلغت نسبتها 2,98٪ ليغلق عند مستوى 022,48,3 نقطة. هذا وقد شهدت تداولات الأسبوع الماضي موجة انتعاش طالت معظم الأسهم القيادية، ويعزى ذلك إلى رغبة المستثمرين في الاستفادة من التوزيعات المغرية المقترحة من قبل الشركات التي أعلنت عن نتائجها المالية. وكانت حصيلة الأسبوع تراجع 3 قطاعات، هي: قطاع الخدمات بنسبة 1,43٪ ثم قطاعا الطاقة والصناعة بنسبة 0,98٪ و0,88٪ على التوالي. بالمقابل، تصدر قطاع العقار القطاعات الرابحة بنسبة نمو بلغت 6,80٪ تلاه قطاع الاتصالات بنسبة4,72٪. أما المكاسب الأسبوعية لقطاع البنوك فكانت نسبتها 2,86٪. من جانب آخر، بلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 208,84 ملايين سهم بتراجع بلغت نسبته 18,18٪، بينما نما المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 16,15٪ ليصل الى 74,88 مليون د.أ.

وبين ان سوق دبي المالي سلك مسارا مماثلا لنظيره سوق أبوظبي للأوراق المالية، فسجل المؤشر نموا خلال تداولات الأسبوع بلغت نسبته 1,54٪ ليغلق عند أعلى مستوياته منذ نوفمبر 2009 مستقرا عند مستوى 923,13,1 نقطة. وجاء هذا الأداء الإيجابي للمؤشر مدعوما بالنتائج المالية الجيدة التي أعلنتها الشركات المدرجة في السوق. وقد ساد اللون الأخضر جميع قطاعات السوق النشطة باستثناء قطاع النقل المتراجع الوحيد بنسبة 1,24٪. وترأس قطاع الاتصالات القطاعات الرابحة بنسبة نمو بلغت 15,47٪ يليه قطاع الخدمات بنسبة 10,46٪ ثم قطاع الاستثمار والخدمات المالية بنسبة 1,75٪. هذا وبلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 239,89 مليون سهم متراجعا بنسبة 15,54٪، كما تقلص المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 3,35٪ ليصل إلى 95,57 مليون د.أ.